

Distr.: General
5 April 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية السادسة والخمسون

جنيف، ٣-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية
السادسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، في جنيف، يومي ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

إضافة

المحتويات

الصفحة	
٣	مقدمة.....
٤	أولاً - اختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات
٤	ألف - الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.....
٥	باء - السلع الأساسية والتنمية
٩	جيم - التجارة والخدمات والتنمية
١١	دال - تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي
١٣	هاء - تعزيز البيئة الاقتصادية التمكينية على جميع المستويات دعماً للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة.....
١٦	واو - النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة
٢١	ثانياً - ملاحظات توضيحية فيما يخص اجتماعات الخبراء الأحادية السنة
٢١	ألف - إسهام السياحة في التنمية المستدامة
٢٣	باء - تقييم تأثير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على التجارة والتنمية في البلدان النامية...

مقدمة

قرّر مجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والخمسين نشر مجموعة كاملة من اختصاصات جميع اجتماعات الخبراء في وثيقة واحدة تشكل إضافة إلى تقرير المجلس عن دورته التنفيذية السادسة والخمسين، وذلك حالما يوافق مكتب المجلس بالنيابة عنه على هذه الاختصاصات.

وتضم هذه الإضافة الاختصاصات التي وافق عليها مجلس التجارة والتنمية، أو مكتب المجلس بموجب السلطة المفوضة إليه، اعتباراً من تاريخ نشر هذه الوثيقة. ونظراً إلى عدم إتمام وضع بعض اختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات، فستصدر إضافة ثانية عند إتمام وضع الاختصاصات المتبقية والموافقة عليها.

وقد عُرضَ مشروع هذه الإضافة باعتباره ورقة غير رسمية ووافق عليه المكتب خلال المشاورات التي أجزاها رئيس مجلس التجارة والتنمية في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣.

أولاً - اختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

ألف - الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة^(١)

١ - سيشكل اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة امتداداً لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات المعقودة قبل مؤتمر الدوحة والمعنية بالاستثمار من أجل التنمية وبسياسات تنظيم المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك عن طريق توسيع نطاق مداولات الخبراء ليشمل المواضيع الجديدة لولاية الدوحة، وتطبيق الأدوات التي خلصت إليها اجتماعات الخبراء السابقة المتعددة السنوات على هذه المواضيع الجديدة، ألا وهي إطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وإطار سياسات تنظيم المشاريع، وإطار سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

(أ) الاستثمار من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة: السياق الإقليمي (كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)

٢ - تمثل الصلة بين بناء القدرات الإنتاجية والتكامل الإقليمي عنصراً أساسياً في الاستراتيجيات الراهنة التي تهدف إلى تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة. وسيحلل اجتماع فريق الخبراء تأثير التكامل الإقليمي، بما في ذلك المبادرات دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية، على تدفقات الاستثمار والآثار التكاملية للتكتلات الاستثمارية الإقليمية، وسيستخلص كذلك الدروس المتعلقة بأفضل الممارسات السياسية، بما فيها الدروس المتصلة باتفاقات الاستثمار الإقليمية وبتشجيع الاستثمار الإقليمي وآثار ذلك على التنمية المستدامة. (ولاية الدوحة، الفقرة ٦٥ (أ)، و(ب)، و(ز)، و(م)).

(ب) الابتكار من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة: الأطر والصكوك والقدرات الرئيسية المتعلقة بالسياسات (نيسان/أبريل ٢٠١٤)

٣ - سيناقش الخبراء الكيفية التي يمكن أن تضع بها الدول النامية سياسات ابتكار تلائم احتياجاتها وبيئتها المحددة. وسيولى اهتمام خاص للقدرات التي يمكن أن تركز عليها البلدان النامية على سبيل الأولوية من أجل تحسين الأداء الابتكاري على صعيد الشركة وعلى صعيد الاقتصاد ككل، وللدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون الإقليمي والأقليمي في بناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. كما سيناقش الخبراء تجربة البلدان النامية بشأن الصكوك

(١) وافق المكتب الموسع لمجلس التجارة والتنمية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على اختصاصات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني.

المختلفة المتعلقة بسياسات الابتكار (مثل تمويل الابتكار، والحوافز الضريبية، والمجمّعات والحاضنات التكنولوجية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون بين قطاع الأعمال والأكاديميين)، والصلات التي ينبغي تطويرها مع المجالات السياساتية الأخرى. وفي هذا السياق، سيحلّل دور سلاسل القيمة العالمية في جعل القدرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار أداة لدعم التنمية الوطنية ولمساعدة الصناعة المحلية على تحسين قدرتها التنافسية ولتطوير جهود البلدان في مجال تنويع الصادرات (ولاية الدوحة، الفقرة ٥٦ (ع)).

(ج) تنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥)

٤- سيتناول الاجتماع مختلف الأبعاد التقنية لإطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع، وسيحلّل الصلة بين تنظيم المشاريع والقدرات الإنتاجية. وبناء على تقييم لنقاط القوة الحالية في قدرات البلدان النامية سيبحث الاجتماع عملية التنفيذ والرصد والتقييم في كل مجال من مجالات الإطار، بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية لتنظيم المشاريع، وخرائط الطريق المتعلقة بسياسات تنظيم المشاريع، ورصدها وتقييمها، والأبعاد الإقليمية للإطار (ولاية الدوحة، الفقرة ٦٥ (أ)، و(ز) و(م)).

(د) الخلاصة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)

٥- ستُجمّع الدورة الرابعة لاجتماع الخبراء نتائج الاجتماعات الثلاثة السابقة بهدف تحسين إطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع وإطار الأونكتاد لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

باء- السلع الأساسية والتنمية^(٢)

١- معلومات أساسية

٦- يحافظ إنتاج السلع الأساسية وتجارتها على أسباب رزق مليارات البشر في العالم النامي، وتشكل السلع الأساسية مدخلات لا بد منها لمجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية. وتسهم هذه السلع أيضاً في إيرادات الصادرات وفي خلق فرص العمل والحد من الفقر. ويبلغ نصيب السلع الأساسية، من حيث القيمة، أكثر من نصف مجموع صادرات معظم البلدان النامية من البضائع. ولهذا فإن للتغيرات الرئيسية في أسواق السلع الأساسية تأثيراً مباشراً على الأداء الاقتصادي للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وعلى رفاه

(٢) وافق المكتب الموسّع لمجلس التجارة والتنمية على الاختصاصات (ما عدا تلك المتعلقة بالدورة الرابعة) في اجتماعه المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ووافق مجلس التجارة والتنمية على اختصاصات الدورة الرابعة في دورته التنفيذية السادسة والخمسين المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

شعوبها. وفيما يتعلّق ببعض البلدان، اقترن الاعتماد على السلع الأساسية بضعف الأداء الاقتصادي.

٧- وعقب عقود اتسمت فيها أسعار السلع الأساسية بالركود بدرجة كبيرة أو بالانخفاض، فإن معظمها شهد ارتفاعاً سريعاً في الأسعار منذ عام ٢٠٠٣ تقريباً، باستثناء في فترات وجيزة في أواخر عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩. غير أن هذه الزيادة لم تفض إلى نمو شامل للجميع وتنمية مستدامة في معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وذلك لأسباب شتى.

٨- ولذا يتعين أن توضع على جميع المستويات تدابير سياساتية مناسبة لتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة؛ وتعزيز التنوع الاقتصادي والقيمة المضافة والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي؛ والحد من الفقر في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

٢- الهدف المتوخى

٩- الهدف المتوخى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية هو مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على تسخير المكاسب الإنمائية الناتجة عن الدخول في الأسواق العالمية وتجارة السلع الأساسية، وعلى معالجة إشكالية السلع الأساسية، بما في ذلك تأثير تقلب أسعار السلع الأساسية على الفئات الضعيفة، بما يسمح لهذه البلدان ببلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً (مثلاً، الأهداف الإنمائية للألفية) ووضع استراتيجيات للتنمية المستدامة والشاملة للجميع تعزّز التنوع الاقتصادي والقيمة المضافة والحد من الفقر.

٣- القضايا الرئيسية

١٠- سيقوم اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بما يلي:

(أ) رصد التطورات والفرص والتحديات في أسواق السلع الأساسية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لقطاعات السلع الأساسية المهمة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

الدورة الخامسة - آذار/مارس ٢٠١٣

(ب) استعراض السياسات والاستراتيجيات التي تدعم السلع الأساسية باعتبارها محركاً للنمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع. وفي هذا السياق، سينظر اجتماع الخبراء بعناية في القضايا التالية:

'١' الخيارات السياساتية الرامية إلى زيادة المشاركة في سلاسل القيمة؛ وتحسين التنوع والقيمة المضافة والامتثال للمعايير؛ وتحسين القدرة التنافسية،

بما في ذلك الحنكة الإدارية ومهارات التسويق؛ وتخفيض تكاليف المعاملات في مختلف مراحل سلاسل الإمداد بالسلع الأساسية؛ وزيادة العائدات؛

'٢' الأدوات السياسية التي تدعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وتحسّن بناء القدرات المؤسسية، والحوكمة والشفافية، والبحث والتطوير، وخدمات الإرشاد الزراعي والتدريب، وتمويل السلع الأساسية (بما في ذلك نظم إيصال الاستلام في المستودعات)، وخدمات المعلومات السوقية.

الدورة السادسة - ٢٠١٤

(ج) استعراض وتحديد فرص التنمية والتجارة القائميتين على السلع الأساسية، مع تركيز خاص على قطاعات الموارد الطبيعية - الطاقة (النفط والغاز)، والمعادن والفلزات - التي تنطوي على قضايا رئيسية تتعلق بمصفوفة الطاقة، بما فيها أنواع الطاقة المتجددة؛ وتحصيل ريع الموارد واستعمالها في مشاريع إنمائية ذات قاعدة عريضة (كصندوق الأجيال القادمة، والنظم الضريبية (الرسوم الضريبية) وصناديق الثروة السيادية)؛ وإدماج قطاعات الموارد الطبيعية في سياسات واستراتيجيات إنمائية وطنية ذات قاعدة عريضة.

الدورة السابعة - ٢٠١٥

(د) استعراض وتحديد الإجراءات السياسية الرامية إلى التخفيف من التأثير السلي لتقلب المتزايد في الأسعار والتذبذبات السعرية في أسواق السلع الأساسية على الأمن الغذائي العالمي والرفاهية الاقتصادية، بهدف تحسين أداء الأسواق وقدرة البلدان على تحمّل الصدمات؛ وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية إلى المعلومات السوقية الهامة وإلى الموارد المالية وإلى السوق.

الدورة الثامنة - ٢٠١٦^(٣)

(هـ) القيام، على النحو المناسب، باستعراض وتقييم أنشطة الأونكتاد الرامية إلى مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، في ضوء الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك جهودها الرامية إلى تعزيز إنتاج السلع الأساسية؛ وتحسين الأمن الغذائي والقدرة التنافسية للصادرات، على أن تُؤخذ في الحسبان في جهودها الرامية إلى تحقيق المزيد من المكاسب من إنتاج السلع الأساسية وتجارتها احتياجات المنتجين الصغار والأسر والمزارعين والنساء والشباب؛ والتصدي للتأثير السلي لتقلب الأسعار في أسواق السلع، وإدماج الاستراتيجيات المتعلقة بالنمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع في السياسات الوطنية.

(٣) انظر الحاشية ٢.

١١ - وعند الاضطلاع بهذا العمل في إطار اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، سيجري في إطار ولاية الأونكتاد، التنسيق على نحو مناسب مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ذات الصلة وغيرها من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الهيئات السلعية الدولية النشطة بالفعل في هذا المجال.

٤ - النتائج المتوقعة

١٢ - سيكون الاجتماع المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية بمثابة منتدى لمعالجة الأمور التالية:

(أ) تقاسم التجارب القطرية فيما يتعلق بالاستفادة من المكاسب الإنمائية الناتجة عن اقتصاد السلع الأساسية وضمان تحقيق هذه المكاسب، وبخاصة في قطاعات السلع الأساسية التي سجلت أسعارها ارتفاعاً شبيه قياسي في العامين الماضيين؛

(ب) بحث سبل ووسائل مساعدة البلدان على التصدي للتحديات القائمة منذ أمد بعيد جراء الاعتماد على السلع الأساسية، بما في ذلك تذليل الصعوبات في مجال التنويع، وتحقيق قيمة مضافة، وتدارك أوجه النقص في القدرات في جانب العرض، والتصدي لتقلب أسعار السلع الأساسية والداء الهولندي، ومسائل الحوكمة في قطاعات الموارد الطبيعية؛

(ج) الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال تجارة السلع الأساسية، وتحديد الخيارات العملية والنتائج القابلة للتنفيذ من أجل التعامل على جميع المستويات مع الفرص والتحديات التي تطرحها القضايا القائمة منذ أمد بعيد والمتمثلة في تجارة السلع الأساسية والتنمية. وقد تكون هذه الخيارات والنتائج عبارة عن قوائم جرد لأفضل الممارسات مثل الزراعة الأسرية، وقوائم مرجعية ومبادئ توجيهية إرشادية، ومجموعات معايير أو مبادئ، وأطر نموذجية؛

(د) استعراض وتقييم إسهام الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية في مجال تجارة السلع الأساسية والتنمية.

٥ - الخبراء المستهدفون

١٣ - سوف يكون اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بمثابة منتدى معني بالعلاقة بين تجارة السلع الأساسية والتنمية المستدامة والشاملة للجميع. وينبغي تسمية الخبراء القطريين من وزارات مثل الوزارات والوكالات المعنية بالسلع الأساسية وتجارة الأغذية الزراعية والموارد الطبيعية (مثل المعادن والفلزات والنفط والغاز)، وكذلك من القطاع الخاص، بمن فيهم ممثلون لمنظمات المنتجين (كالتعاونيات)، وعاملون بهذا المجال من القطاع الصناعي ومؤسسات البحوث ومنظمات المجتمع المدني.

جيم - التجارة والخدمات والتنمية^(٤)

١ - معلومات أساسية

١٤ - لاقتصاد الخدمات أهميته بالنسبة إلى زيادة التجارة والإنتاجية والقدرة التنافسية، وإلى توفير الخدمات الأساسية وإمكانية حصول الجميع عليها. وهكذا، فإن تنمية الخدمات وإتاحتها، ودعمها بالأطر التنظيمية والمؤسسية المناسبة، مهمة لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية السليمة. وسيستند اجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات المعقودة سابقاً في تناول المسائل التنظيمية والمؤسسية في مجال تنمية قطاع الخدمات، بما في ذلك خدمات الهياكل الأساسية.

٢ - الهدف المتوخى

١٥ - يهدف اجتماع الخبراء إلى تحديد أفضل الممارسات الملائمة في مجال رسم السياسات، والتنظيم، والمؤسسات، والمفاوضات التجارية، والربط بين الخدمات والتجارة والتنمية على نحو متوازن، بما في ذلك تعزيز تنظيم الخدمات خدمات على الصعيد الوطني من دون إقامة حواجز تجارية. وسيُسعى إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق تبادل الخبرات والدروس المستفادة بغية مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إنشاء وتعزيز أطرها التنظيمية والمؤسسية وآلياتها التعاونية بغية تدعيم قدراتها في مجال التجارة والإمداد بالخدمات، وتدعيم كفاءة قطاع خدماتها وقدرته على المنافسة.

٣ - القضايا الرئيسية

١٦ - سيتناول اجتماع الخبراء المتعدد السنوات القضايا التالية:

(أ) دراسات الحالة الإفرادية المتعلقة ببناء الكفاءة التنظيمية والمؤسسية مع التركيز على العوامل التي تؤدي إلى النجاح وعلى الدروس المستفادة (عام ٢٠١٣) حتى يتسنى التصدي لأوجه قصور قدرات العرض فيما يتعلق بإنشاء الخدمات في البلدان النامية؛

(ب) الأطر التنظيمية والمؤسسية لقطاعات الخدمات وتحرير هذه القطاعات على الصعيد الإقليمي، وكيفية تفاوض الأطراف في الاتفاقات التجارية الإقليمية بشأن الأحكام والأنظمة المتعلقة بخدمات الهياكل الأساسية المشتركة (كالطاقة والنقل والخدمات المالية والخدمات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات) (عام ٢٠١٤)؛

(ج) العناصر الممكن استخدامها لإعداد مجموعة أدوات تضم مجموعة من أفضل الممارسات منظمة بحسب القطاعات ويمكن أن تستقي منها البلدان النامية المعلومات المناسبة

(٤) وافق مجلس التجارة والتنمية على هذه الاختصاصات في دورته التنفيذية السادسة والخمسين المعقودة يومي ٣ و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

لها ولظروفها، وهي معلومات يمكن أن تساعد في تعزيز كفاءة وفعالية الأنظمة والمؤسسات
(عام ٢٠١٥)؛

(د) العلاقة بين الاتفاقات التجارية وتنظيم الخدمات محلياً، بما في ذلك خدمات
الهياكل الأساسية والخدمات المهنية؛

(هـ) الاتساق بين التنظيم وتحرير التجارة عن طريق بحث الممارسات والتجارب
في مجال تحقيق التنسيق والاتساق بين المفاوضين التجاريين وواضعي السياسات والهيئات
التنظيمية، وجعل جداول أعمال التنظيم والتجارة متدعمة في قطاعات الخدمات
(عام ٢٠١٦)؛

(و) تقاسم أفضل الممارسات بهدف تعزيز تنظيم الخدمات على الصعيد الوطني
من دون إقامة حواجز تجارية.

٤ - النتائج المتوقعة

١٧ - سيسهم اجتماع الخبراء في تحقيق النتائج التالية:

(أ) تحديد التوصيات السياسية وأفضل الممارسات الملائمة بهدف تحسين
الأنظمة والمؤسسات على نحو يفضي إلى تنمية قطاعات الخدمات ذات الصلة؛

(ب) دعم واضعي السياسات والجهات التنظيمية والمفاوضين التجاريين بهدف
تعزيز أوجه التآزر بخصوص اعتماد نهج كلي بشأن السياسات والأنظمة والمؤسسات المتعلقة
بالتنمية القطاعية، وبشأن تنفيذ الالتزامات المتصلة بتحرير قطاعات الخدمات؛

(ج) تحديد المجالات التي تحتاج إلى بحوث وتحليلات أعمق فيما يتعلق بالقضايا
المتصلة بتنمية الخدمات؛

(د) زيادة تعزيز الشبكة القائمة من خبراء الخدمات من مختلف البلدان.

٥ - المشاركون المستهدفون

١٨ - ستشمل الدعوة الموجهة لحضور اجتماع الخبراء المتعدد السنوات خبراء من الوزارات
والوكالات الحكومية التي تتناول مسائل التجارة والمفاوضات التجارية ووضع السياسات
والأنظمة في قطاعات خدمية محددة، ومن مؤسسات البحوث والمجتمع المدني والقطاع
الخاص، بما في ذلك ائتلافات ورابطات صناعات الخدمات.

دال - تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي^(٥)

(أ) دعم تطوير الهياكل الأساسية بغية تعزيز التكامل الاقتصادي: دور القطاعين العام والخاص

الدورة الأولى - نيسان/أبريل ٢٠١٣

١ - معلومات أساسية

١٩ - بإمكان تطوير الهياكل الأساسية أن يدعم التجارة داخل المنطقة الواحدة، ومن ثم يخلق أسواقاً إقليمية، ويساعد في غمار ذلك على التعجيل بالنمو والحد من الفقر. ويمكن أيضاً لتطوير الهياكل الأساسية، إلى جانب زيادة الطلب، أن يشجع على تنويع الإمدادات وتحقيق التلاقي الاقتصادي الإقليمي والحد من التفاوت. غير أن تعزيز الهياكل الأساسية الإقليمية عملية متعددة الأوجه تتطلب في العادة تمويلاً ضخماً يستلزم هندسة مالية معقدة وإطاراً تنظيمياً ملائماً، وتتطلب قبل كل شيء قدرات بشرية وتقنية ومؤسسية.

٢ - الهدف المتوخى

٢٠ - سيهدف اجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى بحث دور مبادرات الشراكات وآليات التعاون المختلفة في دعم تطوير الهياكل الأساسية من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وهو يهدف على وجه التحديد إلى جمع ممثلي القطاعين العام والخاص معاً من أجل معرفة المبادرات والآليات التي نجحت في السنوات الأخيرة، وتلك التي قَصُرَتْ عن تحقيق جميع النتائج المتوقعة منها.

٣ - القضايا الرئيسية

٢١ - قد يتخذ الدعم المقدم من أجل تطوير الهياكل الأساسية أشكالاً مختلفة. ويعتزم هذا الاجتماع التركيز على ثلاث مبادرات وآليات محددة استُخدمت في مناقشة التعاون الإنمائي في هذا المجال وهي: التخصص، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المقدم من مصارف التنمية الإقليمية. ومن المتوقع أن تأتي الجهات الفاعلة المشاركة في كل مبادرة من هذه المبادرات خلال هذا الاجتماع بمنظورها الخاص بشأن مجالات خبرتها الخاصة، مما سيساعدنا على الاقتراب بدرجة أكبر من بلوغ رؤية أشمل للتحديات التي تواجه تطوير الهياكل الأساسية عبر الحدود.

٢٢ - وقد اضطلع بالتخصص على نطاق واسع حول العالم خلال الأعوام الثلاثين الماضية من أجل تدعيم أداء المشاريع، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وزيادة إمكانية الوصول،

(٥) ووفق على اختصاصات هذه الدورة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدها رئيس مجلس التجارة والتنمية مع المنسقين الإقليميين في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

فضلاً عن تحقيق مكاسب مالية على مستوى الاقتصاد الكلي. وقد هدف قدر كبير من التعاون الإنمائي إلى تعزيز هذا الاتجاه. واعتُبرت إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريع الهياكل الأساسية الطويلة الأجل بديلاً ممكناً في الحالات التي تفتقر فيها الدولة إلى موارد تكفي للاضطلاع بهذه المشاريع، فلا شيء يكفل أن يضطلع القطاع الخاص بذلك. وقد جرى الترويج لهذه الشراكات باعتبارها وسيلة لزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية العامة ولمساعدة الدولة على تذليل المعوقات التي تحد من قدراتها في مجال تصميم المشاريع وتشبيدها وتشغيلها. وفي الختام، تسمح الشراكات بين القطاعين العام والخاص بتحويل جزء من المخاطر إلى الشريك من القطاع الخاص الذي يكون أفضل قدرة على التغلب عليها (مثل إدارة مخاطر سعر الفائدة بفضل إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية أو بفضل سياسة التحوط). ولم يُدرس حتى الآن بشكل كامل سجل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما فيما يتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية العابرة للحدود، وقد يتيح هذا الاجتماع فرصة لإجراء مناقشة أولية بهذا الخصوص.

٢٣- وقد ناقشت اجتماعات الخبراء السابقة الدور العام الذي أدته مصارف التنمية الإقليمية في تعبئة الموارد من أجل إنجاز مشاريع تنمية في البلدان النامية. ويهدف هذا الاجتماع إلى تركيز النقاش على الدور المحدد لهذه المصارف في توفير التمويل لمشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة العابرة للحدود. وبوسع هذه المصارف أن تشكل حزم تمويل معقدة تضم مصادر تمويل خاصة يتعذر عليها وحدها الوصول إلى هذه المشاريع بسبب عوامل خارجية ومستوى المخاطر المعنية. والغرض من الاجتماع هو التعلم من روايات التجارب الناجحة، بطرق منها مشاركة مصارف التنمية الإقليمية في الشراكات المقامة بين القطاعين العام والخاص.

٢٤- وتشمل القضايا التي سيتناولها الخبراء ما يلي: تحديد أنواع الطرائق المتعلقة بإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص (مثل عقود الخدمات، والتشغيل والإدارة، وترتيبات التصميم، التصميم، البناء، التمويل، التشغيل) التي تفضي أكثر من غيرها إلى تحقيق نتائج ناجحة، وتحديد فئات البلدان المستفيدة منها؛ وتحديد العوامل التي حُدِّدت على أنها تؤدي دوراً مصيرياً في تقرير نجاح هذه الشراكات وتحديد أسباب إخفاقها؛ وتحديد العقوبات والعراقيل الرئيسية التي تعترض فرص إقامة شراكات بين القطاعين - أي العقوبات والعراقيل القانونية والتقنية وتلك القائمة على المخاطر (المالية والسياسية)؛ وتحديد إمكانات توسيع آليات التمويل الإقليمية بغية الاضطلاع بعمليات تطوير الهياكل الأساسية.

٢٥- وسينظَّم الاجتماع في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وسيكون بمثابة منتدى يجمع الخبراء على صعيد واحد لتبادل الرأي فيما بينهم ومع الوفود التي تحضر الاجتماع.

٤ - النتائج المتوقعة

٢٦- من المتوقع أن يفضي اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن "دعم تطوير الهياكل الأساسية بغية تعزيز التكامل الاقتصادي: دور القطاعين العام والخاص" إلى نتائج قد تشمل ما يلي:

- (أ) تحسين فهم المبادرات والآليات المختلفة التي تدعم مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية من أجل تحقيق التنمية والنمو المستدامين؛
- (ب) تحديد العوامل التي ساهمت بشكل حاسم في التجارب الناجحة والأسباب الكامنة وراء النتائج المحيطة. وسيساعد ذلك على توجيه السياسة العامة، ويُؤمل أن يفضي إلى تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية؛
- (ج) تحديد المعوقات الرئيسية التي تواجهها الفئات المختلفة للبلدان النامية وفهم الدور الذي يمكن أن تؤديه على الصعيد الإقليمي البلدان النامية الأكثر موارد؛
- (د) تبادل التجارب والدروس المستفادة في مجال تعزيز التكامل الإقليمي عن طريق تطوير الهياكل الأساسية الإقليمية.

هاء- تعزيز البيئة الاقتصادية التمكينية على جميع المستويات دعماً للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة

(أ) الآفاق المرتقبة لبناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من تأثيرها على التجارة والتنمية

الدورة الأولى - نيسان/أبريل ٢٠١٣^(٦)

١- معلومات أساسية

٢٧- تميّز الاقتصاد العالمي خلال السنوات العديدة الماضية بتحسّن الأداء الاقتصادي للبلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة. ويُعزى هذا الأداء إلى انخفاض حالات حدوث صدمات خارجية بالاقتران مع حدوث تغييرات في السياسات المحلية حسّنت قدرة البلدان النامية على تحمل الصدمات الخارجية. بيد أن البيئة الاقتصادية العالمية المؤاتية تظل محفوفة بأوجه عدم التيقن وبمخاطر التأثيرات السلبية. واتفقاً لأوجه عدم التيقن لهذه المخاطر، يتعين على البلدان أن تحسن قدرتها على تحمل الصدمات الخارجية المحتملة بهدف التخفيف من تأثيراتها الضارة على التجارة والتنمية.

(٦) جرت الموافقة على اختصاصات الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدها رئيس مجلس التجارة والتنمية مع المنسقين الإقليميين في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٢- الهدف المتوخى

٢٨- يتمثل الهدف من دورة اجتماع الخبراء المتعدد الأطراف في تيسير تبادل الآراء والخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالصدمات الخارجية، في سياق بناء القدرة على تحملها والتخفيف من آثارها الضارة على التجارة والتنمية.

٣- القضايا الرئيسية

٢٩- تشمل القضايا التي قد يجري تناولها في هذه الدورة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات ما يلي:

(أ) فهم الصدمات الخارجية التي تؤثر في التجارة والتنمية، في سياق بناء القدرة على التحمل؛

(ب) التدابير اللازمة لدعم الإجراءات الاحترازية للسياسات والرامية إلى بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية؛

(ج) دور البيئة الاقتصادية التمكينية على جميع المستويات في دعم بناء القدرة على التحمل؛

(د) الممارسات الفضلى والتحديات القائمة في مجال جمع واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالتجارة والتنمية على الصعيد الدولي من أجل بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية.

٣٠- وستنظم الدورة في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وستكون بمثابة منتدى يجمع الخبراء معاً للتفاعل فيما بينهم ومع الوفود التي تحضر الاجتماع. ويمكن اختيار الخبراء المعنيين بالاقتصاد العالمي والاقتصاد الكلي وإدارة التنمية من المؤسسات الحكومية المختصة، وكذلك أيضاً، حسبما يكون مناسباً، من المنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية والمجتمع المدني.

٤- النتائج المتوقعة

٣١- النتائج المتوقعة تحقيقها في دورة اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المتعلقة بالآفاق المرتقبة لبناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من تأثيرها على التجارة والتنمية قد تشمل ما يلي:

(أ) تحسين فهم الصدمات الخارجية، في سياق بناء القدرة على تحملها والتخفيف من تأثيرها على التجارة والتنمية؛

(ب) تحديد السياسات والتدابير الممكنة لبناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية؛

(ج) تحسين فهم كيف تساعد الإحصاءات على بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من تأثيرها على التجارة والتنمية.

(ب) نحو إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف وتمكيني من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة

الدورة الثانية - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤^(٧)

١- معلومات أساسية

٣٢- ما زالت مسألة إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويقوم على الانفتاح والشفافية والشمولية وعدم التمييز تشكل جزءاً لا يتجزأ من إيجاد بيئة اقتصادية تمكينية. وما زال إدماج البلدان النامية بشكل فعال في النظام التجاري المتعدد الأطراف يشكل أولوية من الأولويات، وينبغي إيجاد طرق ووسائل لتحقيق هذا الهدف على أفضل نحو.

٢- الهدف المتوخى

٣٣- تهدف دورة اجتماع الخبراء المتعدد السنوات إلى تبادل الآراء والخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بجميع مستويات السياسات والتدابير من أجل تحسين إسهام النظام التجاري المتعدد الأطراف التمكيني في تعزيز التنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

٣- القضايا الرئيسية

٣٤- تشمل القضايا التي يمكن أن تتناولها دورة اجتماع الخبراء المتعدد السنوات ما يلي:

(أ) تطوّر إسهام التجارة والنظام التجاري المتعدد الأطراف في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة؛

(ب) التدابير اللازمة لجعل التكامل التجاري شاملاً للجميع ومستداماً ولبناء القدرات الإنتاجية؛

(ج) دور النظام التجاري المتعدد الأطراف في احتواء جميع أشكال الحمائية؛

(د) تحليل تأثير التدابير/الحواجز غير التعريفية على الآفاق المرتقبة للتجارة والتنمية في البلدان النامية؛

(٧) وافق رئيس مجلس التجارة والتنمية والمنسقون الإقليميون في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣ على اختصاصات الدورة الثانية لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات.

(هـ) دور التكامل والتعاون الإقليميين، بما في ذلك التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي وغير ذلك من أشكال التعاون، كتكملة للنُهُج المتعددة الأطراف، في إيجاد بيئة تمكينية؛

(و) القضايا الجديدة والناشئة المتعلقة بالتجارة والتنمية.

٣٥- وستنظّم هذه الدورة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبالإمكان تنظيمها بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، وكذلك، حسبما يكون مناسباً، وبالتعاون مع غيرها من وكالات التعاون بغية تحسين زيادة فهم الأفكار وأوجه التآزر والنقاشات السياساتية.

٤- النتائج المتوقعة

٣٦- النتائج المحتمل تحقيقها من دورة اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن موضوع "نحو إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف وتمكيني من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة" قد تشمل ما يلي:

(أ) تحسين فهم الكيفية التي يمكن أن يسهم بها النظام التجاري المتعدد الأطراف في تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة؛

(ب) تحسين فهم الكيفية التي أسهم بها النظام التجاري المتعدد الأطراف في بلوغ "الأهداف الإنمائية للألفية" والكيفية التي يمكن بها أخذ هذا الإسهام في الحسبان وتعزيزه في سياق التنفيذ المستقبلي للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛

(ج) تبادل التجارب والدروس المستفادة في سياق تشجيع اتباع نهج متسق ومتكامل بشأن التجارة والتنمية الشاملة للجميع والمستدامة على الصُّعد الوطنية والإقليمية والدولية؛

(د) تحسين فهم تأثير التدابير/الحواجز غير التعريفية على الآفاق المنتظرة للتجارة والتنمية في البلدان النامية وتحديد سبل ووسائل التصدي لهذه التدابير والحواجز.

واو- النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة^(٨)

١- معلومات أساسية

٣٧- سيتناول اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة بعض القضايا الناشئة والمستمرة التي تواجهها البلدان النامية ويتعين معالجتها على

(٨) أقرّ رئيس مجلس التجارة والتنمية والمنسقون الإقليميون في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٣ اختصاصات اجتماع الخبراء المتعدد السنوات.

سبيل الأولوية. ويدل نجاح اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات المعقودة قبل مؤتمر الدوحة بشأن النقل وتيسير التجارة على أن بعض البلدان لا تزال تحتاج إلى عناية خاصة في مجال النقل وتيسير التجارة وأن المسارات التفاوضية المتعددة الأطراف، مثل جولة الدوحة التي تنظمها منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ريو+٢٠)، قد تتيح فرصاً جديدة لتحقيق تقدم في ضمان كفاءة اللوجستيات التجارية.

٣٨- ووفقاً للفقرات ذات الصلة من ولاية الدوحة، سيتناول اجتماع الخبراء المتعدد السنوات قضايا اللوجستيات التجارية في البلدان النامية، بما فيها البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، أي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. واستناداً إلى ركائز العمل الثلاث للأونكتاد، ستتناول المناقشات جميع الجوانب ذات الصلة، ألا وهي المساعدة التقنية، وبناء القدرات، والبحوث والعمل التحليلي، وبلوغ توافقات الآراء.

٢- الهدف المتوخى

٣٩- يتمثل الهدف الأخير لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات في المساعدة على تحديد السياسات والاستراتيجيات التي تشجع النظم الفعالة والمستدامة لنقل البضائع تمشياً مع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتتطلب استدامة عملية نقل البضائع الموازنة بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهي تتوقف على القدرة على توفير نظم نقل مأمونة وآمنة وذات كفاءة من حيث الوقود وفعالية من حيث التكلفة. ويشمل ذلك الاستفادة من مختلف مصادر المعرفة والخبرة الفنية، بما فيها أفضل الممارسات الموجودة والدراية المكتسبة في إطار مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيتيح انعقاد الدورات الأربع لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات هذا الفرصة للخبراء لكي يبحثوا بتعمق أكبر المجالات المواضيعية الأربعة المتميزة.

٤٠- وللاستفادة من أوجه التآزر ولتشجيع إجراء نقاش متسق، ستتوخى كل دورة من دورات اجتماع الخبراء التنسيق بين الشعب وستدعو وحدات مختلفة بالأونكتاد إلى الإسهام بخبرتها الفنية وبمعارفها المحددة. وستنظم هذه الدورات أيضاً بتعاون وثيق مع باقي هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات الدولية والشركاء الدوليين، بما في ذلك الشراكة العالمية من أجل تيسير النقل والتجارة. وحرصاً على إضفاء المزيد من الأهمية على هذا المجال ومواكبة آخر تطورات، ستوضع في الاعتبار عند اللزوم أيضاً إمكانية إجراء مناقشات مع الجهات الفاعلة الأخرى صاحبة المصلحة والقطاع الخاص.

٣- القضايا الرئيسية

٤١- سيتناول اجتماع الخبراء المتعدد السنوات القضايا التالية:

(أ) النقل والابتكار اللوجستي من أجل استعراض برنامج عمل ألماني في عام ٢٠١٤

الدورة الأولى - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

٤٢- تدفع البلدان النامية غير الساحلية في العادة أعلى تكاليف للنقل والمرور العابر، كما هو معترف بذلك في ولاية الدوحة وفي برنامج عمل ألماني. فبلدان المرور العابر النامية تدرك على نحو متزايد أن حركة المرور العابر من البلدان النامية غير الساحلية وإليها تسمح لها بتحقيق مكاسب اقتصادية تتمثل في توليد تجارة إضافية بغية تحسين استخدام قدراتها القائمة في مجال النقل. وتوجد لدى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر مصلحة مشتركة في تحديد فرص الاستفادة من زيادة وفورات الحجم وتحسين أوضاع الموانئ ونظم النقل البري. وستنظر هذه الدورة في الكيفية التي يمكن أن تحدد بها البلدان النامية غير الساحلية فرص النقل واللوجستيات لإيجاد حلول مجدية للجميع مع بلدان المرور العابر النامية المجاورة. كما سيقوم الخبراء باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، مع التركيز على المرور العابر والابتكار اللوجستي. وستبحث الدروس المستفادة من الاختلافات الإقليمية والمؤسسية والتشغيلية في إدارة ممرات المرور العابر وتطويرها. وسيسلط الضوء على التحديات وأفضل الممارسات في مجال إدارة ممرات المرور العابر وتطويرها. وقد أفضت أوجه التقدم التكنولوجي إلى تحسين التعاون الإقليمي وإعطاء أولوية أكبر لتيسير التجارة وتحسين الحلول المتعلقة بالتجارة العابرة. وبما أنه بات من الأسر على البلدان النامية الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي، سيقوم الخبراء بإمكانيات زيادة تحسين استخدام التكنولوجيات في مجالات مثل التشغيل الآلي للإجراءات الجمركية، أو النظم الجماعية لمعالجة معلومات الموانئ، أو تتبع الشحنات، أو التجهيز المتقدم للمعلومات.

(ب) قواعد تيسير التجارة كعامل يمكن للتجارة: خيارات ومتطلبات

الدورة الثانية - نيسان/أبريل ٢٠١٤

٤٣- قد يسفر العدد المتزايد للاتفاقات التجارية الإقليمية المتعلقة بتيسير التجارة عن ظهور تحديات إضافية في مجال تيسير التجارة، لكنه أيضاً قد يعزز إصلاح القواعد وزيادة تنسيقها على الصعيد العالمي. ويحظى تيسير التجارة باهتمام واستثمار متزايدة على الصعيد الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف. وسيقوم الخبراء بمناقشة وتحليل خطط تنفيذ تيسير التجارة، وطرق إدماج تيسير التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية لأقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، وتأثيرها على تجارة بعض البلدان، بما في ذلك مزاياها التجاري. وتوجد حاجة إلى تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات داخل لجان تيسير التجارة والنقل من أجل ضمان التعاون والتنسيق فيما بين أصحاب المصلحة عند تنفيذ إصلاحات تيسير التجارة. كما ستناقش برامج التشغيل الآلي للجمارك، مثل النظام الآلي

للبينات الجمركية، وكذا الدروس المستفادة من تجربة الأونكتاد وغيره من المنظمات الواردة في المرفق دال ومن الأطراف في الشراكة العالمية من أجل تيسير النقل والتجارة في مجال وضع خطط تنفيذ تيسير التجارة.

(ج) الدول النامية الجزرية الصغيرة: التحديات في قطاع النقل ولوجستيات التجارة

الدورة الثالثة - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

٤٤ - ستتناول هذه الدورة بعض التحديات الخاصة التي تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة في قطاع النقل ولوجستيات التجارة فيما يتعلق بالبعد والموقع الجغرافي. وتعاني الدول النامية الجزرية الصغيرة من أوجه الضعف البيئية والاقتصادية ذاتها وتواجه التحديات ذاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة، مثل شدة التأثير بالكوارث الطبيعية؛ وشدة التأثير بالصددمات الخارجية؛ والبعد عن الأسواق الكبيرة، والمستوى المنخفض لأحجام النقل وإمكانية الربط، ما يفرضي إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتكاليف اللوجستية؛ واعتماد الاقتصاد إلى حد كبير على وسائل النقل البحري والجوي. ومن المهم على نحو خاص بالنسبة إلى هذه البلدان تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية وتحسين القدرة على المنافسة التجارية، لأن ذلك يضمن قدرة هياكلها الأساسية الحساسة في قطاع النقل على التحمل. ولأن البلدان النامية الجزرية الصغيرة تعتمد كلياً على الموانئ والمطارات، فإن مخاطر تغير المناخ مثل ارتفاع مستويات البحر وارتفاع درجات الحرارة وازدياد وتيرة و/أو شدة العواصف تشكل أخطاراً جسيمة على الهياكل الأساسية والخدمات والعمليات الحيوية في مجال النقل. ولا بد من فهم المخاطر وأوجه الضعف الأساسية ووضع تدابير تكيف مناسبة. وعلى هذا الأساس، سيسلط الضوء بصورة خاصة على ما للموانئ من أهمية استراتيجية بالنسبة إلى نمو الدول النامية الجزرية الصغيرة وتنميتها.

(د) النظم المستدامة لنقل البضائع: الفرص المتاحة للبلدان النامية

الدورة الرابعة - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

٤٥ - يُعترف على نطاق واسع بأهمية قطاع نقل البضائع باعتباره عاملاً يمكن للتجارة ومحركاً للنمو ومحفزاً للتنمية الاجتماعية، ولكن النشاط المتزايد لهذا القطاع يثير القلق نظراً إلى آثاره الضارة على البيئة والمناخ، وهو ما يحدث بسبب أنماط الاستهلاك الحالية لموارد هذا القطاع وما يتصل بها من آثار على الانبعاثات وعلى الكفاءة في استهلاك الوقود. وسيقوم اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، امثالاً منه لولاية الدوحة بشأن النقل وبالإضافة إلى الزخم السياسي المتولد عن الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ريو+٢٠)، بتناول التحديات والفرص المرتبطة بالنظم المستدامة لنقل البضائع وتحديد بعض أفضل الممارسات في مجالات النقل الملائم بيئياً، وحفظ الطاقة، وكفاءة سلاسل الإمداد ونظام اللوجستيات. وسيؤكد الاجتماع أيضاً على الآثار المالية لتنفيذ النظم المستدامة لنقل البضائع، وسيبحث

مصادر التمويل الجديدة المحتملة، مثل التمويل في مجال المناخ، وستتناول مسألة زيادة مشاركة القطاع الخاص، ولا سيما عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى جانب نظم المشتريات والتمويل الأخرى المبتكرة.

٤ - النتائج المتوقعة

٤٦ - سيسعى الخبراء إلى القيام بما يلي:

(أ) الإسهام في تحسين فهم الفوائد والتكاليف المتصلة بـ '١' النقل وتيسير التجارة، و'٢' النظم المستدامة لنقل البضائع، و'٣' بناء قدرة نظم النقل على تحمّل تغيير المناخ، بما في ذلك متطلبات التكيف المرتبطة بتغير المناخ؛

(ب) الإسهام في تحسين فهم '١' التأثير المحتمل لتيسير التجارة ولبرامج التشغيل الآلي للجمارك على التجارة في البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة و'٢' أهمية إدماج خطط تنفيذ تيسير التجارة في استراتيجيات التنمية؛

(ج) تحديد أفضل الممارسات والنُهُج والتوصيات السياساتية، بما في ذلك تمويل تدابير تعزيز النظم المستدامة لنقل البضائع، وتحسين خدمات لوجستيات التجارة وتيسير التجارة، بطرق منها إشراك القطاع الخاص؛

(د) تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل بشأن القضايا المتصلة بنقل البضائع وتيسير التجارة؛

(هـ) المضي في تعزيز التعاون القائم فيما بين شبكات النقل وخبراء تيسير التجارة؛

(و) تحسين فهم سلطات الجمارك والمواني والسلطات البحرية، وفهم واضعي السياسات والمفاوضين، للاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف في ميادين نقل البضائع وتيسير التجارة وتنفيذ الالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقات، بطرق منها آليات التعاون الإقليمي.

٥ - المشاركون المستهدفون

٤٧ - ستشمل الدعوة الموجهة لحضور اجتماع الخبراء المتعدّد السنوات خبراء من الوزارات والوكالات التي تتناول التجارة، ولوجستيات التجارة، والنقل والخدمات المساعدة، بما في ذلك الجمارك. كما سيشارك في هذا الاجتماع خبراء من منظمات حكومية دولية أخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بمن فيهم تجار، وممثلون للقطاع الصناعي، ومقدمون لخدمات النقل، والمؤسسات المالية الدولية.

ثانياً - ملاحظات توضيحية فيما يخص اجتماعات الخبراء الأحادية السنة^(٩)

ألف - إسهام السياحة في التنمية المستدامة

١ - معلومات أساسية

٤٨ - بات السفر إلى الخارج لأغراض الترفيه والاستجمام واحداً من أسرع الأنشطة الاقتصادية نمواً في العالم. وفي كثير من البلدان النامية، أصبحت السياحة ليس فقط نشاطاً مهماً داخل قطاع الخدمات ولكن أيضاً مصدراً مهماً لفرص العمل والنمو الاقتصادي. وينطبق هذا خاصة على أقل البلدان النامية وغيرها من الاقتصادات النامية التي تتمتع بأصول طبيعية وتاريخية تسمح بتنظيم أنشطة سياحية.

٤٩ - وسيتيح اجتماع الخبراء الفرصة للنظر فيما يتعين على البلدان النامية أن تفعله لبناء قطاع سياحة مستدام يساهم في تحقيق التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والحد من الفقر. وتتعلق الاستدامة ههنا بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية والبيئية للتنمية السياحية. وعلاوة على ذلك، يهدف هذا الاجتماع إلى تناول الصلات التي تنشئها السياحة مع قطاعات مختلفة، مثل الزراعة أو التشييد، وإلى مناقشة كيفية جعل السياحة مفيدة للمجتمعات المحلية.

٥٠ - وسيستند جدول الأعمال إلى ولايات مؤسسية متعددة، ولا سيما ولاية الدوحة، وإعلان إسطنبول، وبرنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

٢ - الهدف المتوخى

٥١ - الإسهام في تطوير قطاعات السياحة المستدامة اجتماعياً وبيئياً.

٣ - القضايا الرئيسية

٥٢ - نظراً لتعدد أوجه طبيعة قطاع السياحة، سيتناول الاجتماع مجموعة أوسع من القضايا، بما في ذلك ما يلي:

(أ) الاستدامة البيئية (مثلاً الحماية البيئية)؛

(٩) وافق المكتب الموسع لمجلس التجارة والتنمية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ على اختصاصات اجتماعات الخبراء الأحادية السنة المعنية.

- (ب) الاستدامة الاجتماعية (مثل تنمية المجتمعات المحلية، ودور النساء في السياحة المستدامة)؛
- (ج) تعزيز الصلات فيما بين القطاعات؛
- (د) تطوير المشاريع واجتذاب الاستثمار؛
- (هـ) تطوير الهياكل الأساسية؛
- (و) سياسات الموارد البشرية؛
- (ز) القوانين والإرشادات الرامية إلى تشجيع السياحة؛
- (ح) إدماج السياحة في خطط التنمية الوطنية؛
- (ط) دور التعاون بين الجنوب والجنوب وبين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك دور مصارف التنمية، في تعزيز قطاعات السياحة المستدامة وتطويرها.

٤- النتائج المتوقعة

٥٣- تحديد القضايا الرئيسية والخيارات السياسية فيما يتعلق بدور السياحة في التنمية الاقتصادية لكي تنظر فيها لجنة التجارة والتنمية.

٥- المشاركون المستهدفون

- ٥٤- ستوجه الدعوة للمشاركة في الاجتماع إلى خبراء في مجال السياحة من البلدان الأعضاء (مسؤولون حكوميون، وممثلون للقطاع الخاص، وممثلون للمجتمع المدني) وأكاديميين وأعضاء من لجنة الأمم المتحدة التوجيهية المعنية بالسياحة من أجل التنمية^(١٠).
- ٥٥- وفي حين سيكون الأونكتاد هو الوكالة الرئيسية المنظمة لاجتماع الخبراء، ستشارك وكالات لجنة الأمم التوجيهية في تنظيم بعض دورات الاجتماع.

(١٠) منظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للسياحة، ومنظمة التجارة العالمية.

باء- تقييم تأثير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على التجارة والتنمية في البلدان النامية

١- الأهداف المتوخاة

٥٦- يُمكن أن تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص دوراً هاماً في ضمان أن تفضي المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامين في البلدان النامية وإلى بناء قدرات الإمداد المحلية من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية للمشاركة في هذه السلاسل والتوسع فيها. وسيحدد الاجتماع السبل والوسائل التي يمكن أن تساعد بها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية في بناء قدرات الإمداد المحلية، بطرق منها تطوير الهياكل الأساسية وإقامة الصلات بين المنتجين المحليين وسلاسل الإمداد العالمية، وبخاصة في قطاعي الزراعة والسلع الأساسية، بهدف استخلاص الدروس السياسية. ولن يُدخِر أي جهد لإشراك باقي المنظمات الدولية ذات الصلة واللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية في هذا الاجتماع.

٢- النتائج المتوقعة

٥٧- يُتوقع أن يسهم اجتماع الخبراء في تحسين فهم السبل والوسائل التي يمكن أن تساعد بها الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية في بناء قدرات الإمداد المحلية بطرق منها تطوير الهياكل الأساسية وإقامة صلات بين المنتجين المحليين وسلاسل الإمداد العالمية. ومن المتوقع كذلك أن ينتج عن اجتماع الخبراء إجراء جرد لأفضل الممارسات في مجال التصدي للتحديات والصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية في هذا السياق، وبخاصة في قطاعي الزراعة والسلع الأساسية. وسيساعد هذا الفهم وعملية الجرد في صياغة السياسات والبرامج ذات الصلة في البلدان النامية.